العددِ 21A ايار 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A May 2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

موقف فرنسا من الثورة الإسلامية في إيران 1979

م . م . زهراء عباس رديف

كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

zahraa.abbas@uomisan.edu.iq

المستخلص

اتسم الموقف الفرنسي من الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، بمواقف سياسية معقدة، تأثرت بالتحولات التي شهدتها إيران في أواخر عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)، فقد استضافت فرنسا آية الله السيد (روح الله الخميني) في منفاه ببلدة نوفل لوشاتو، وأتاحت له حرية التواصل مع أنصاره ووسائل الإعلام مما أسهم في تعزيز دوره في قيادة الثورة الإسلامية، إذ أدت فرنسا دوراً مهماً في مؤتمر(جوادلوب) في كانون الثاني 1979، الذي ناقش مستقبل النظام الإيراني في ظل تصاعد الحركة الثورية.

وبعد انتصار الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية شهدت العلاقات الفرنسية الإيرانية توتراً متزايداً ولاسيما خلال أزمة **احتجاز الرهائن** الأمريكيين في طهران اذ اعتبرت وأدانت فرنسا الحادث ودعت إلى احترام القانون الدولي وتوضح هذه التطورات أن السياسة الفرنسية اتسمت بالتوازن بين دعم غير مباشر للمعارضة الإيرانية والحفاظ على مصالحها السياسية والدبلوماسية في المنطقة من خلال السياسة المعادية للثورة الإسلامية الإيرانية مع الولايات المتحدة الامريكية .

الكلمات المفتاحية: فرنسا، إيران، الثورة الإسلامية ، السيد الخميني .

s from the Islamic Revolution in IranFrance' 1979

Lecturer Assistant Zahraa Abbas Radeef
Department of History –College of Basic Education

Abstract

France's position toward the Iranian Islamic Revolution of 1979 was characterized by shaped by the transformations that Iran experienced during the final ,political complexity years of Shah Mohammad Reza Pahlavi's rule. France hosted Ayatollah Ruhollah Château and granted him freedom -le-Khomeini during his exile in the town of Neauphle supporters and international media outlets, which contributed to communicate with his significantly to strengthening his role in leading the revolution. France also played an important role during the Guadeloupe Conference in January1979where discussions , .of the Iranian regime amid the escalating revolutionary movement focused on the future

Republic, the declaration of the Islamic Following the success of the revolution and Iranian relations witnessed increasing tension, particularly during the American -French Tehran. France condemned the incident and called for respect for hostage crisis in international law. These developments demonstrate that French policy was marked by a balance between indirect support for the Iranian opposition and the preservation of its lomatic interests in the region through a policy aligned with the United political and dip .States in opposition to the Iranian Islamic Revolution.

France , Iran , Islamic Revolution , Ayatollah Khomeini :Keywords

المقدمة

شهدت إيران في عام 1979 واحدة من أهم الثورات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، بقيادة آية الله روح الله الخميني، التي أسقطت نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) وأعلنت قيام الجمهورية الإسلامية. لم تكن هذه الثورة حدثاً داخلياً فحسب، بل كان لها صدى عالمي، أثر في العلاقات الدولية، وأعاد تشكيل موازين القوى في المنطقة ومن بين الدول التي أثار هذا الحدث انتباهها وكانت جزءاً من تفاصيله المباشرة وغير المباشرة فرنسا.

شهدت إيران في عام 1979 واحدة من أهم الثورات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، وهي الثورة الإسلامية بقيادة آية الله السيد (الخميني)، التي أسقطت نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) وأعلنت قيام الجمهورية الإسلامية. لم تكن هذه الثورة حدثاً داخلياً فحسب، بل كان لها صدى عالمي، أثّر في العلاقات الدولية، وأعاد تشكيل موازين القوى في المنطقة. ومن بين الدول التي أثار هذا الحدث انتباهها فرنسا، إذ كانت جزءاً من تفاصيله المباشرة وغير المباشرة.

تميز موقف فرنسا من الثورة الإيرانية بقدر كبير من اللبس والتناقض الظاهري، فقد استقبلت (الخميني) في المنفى على أراضيها، وسمحت له بممارسة نشاطه السياسي والإعلامي ضد النظام الإيراني من باريس، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تُعدّ من أبرز الحلفاء الغربيين للشاه. هذا التحول دفع العديد من الباحثين والمحللين إلى التساؤل عن الدوافع الحقيقية للموقف الفرنسي، وهل كان دعماً لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ أم أن وراءه مصالح استراتيجية وسياسية بعيدة المدى؟

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تاريخية تحليلية لموقف فرنسا من ثورة السيد الخميني، عن طريق استعراض السياق التاريخي للعلاقات الفرنسية – الإيرانية قبيل الثورة، وتحديد أبعاد الدعم الفرنسي للمعارضة الإيرانية، ثم تحليل المواقف الرسمية الفرنسية، أثناء وبعد نجاح الثورة. كما تسعى إلى فهم أثر هذا الموقف في العلاقات الثنائية بين البلدين في العقود اللاحقة. وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يُسلط الضوء على تداخل السياسات الغربية مع التحولات الداخلية في دول المنطقة، ويكشف عن آليات التأثير المتبادل بين الداخل والخارج في لحظات التغيير الجذري. ومن هذه الدراسة، نحاول تفكيك الخطاب السياسي الفرنسي تجاه الثورة، ومعرفة إن كان الموقف الفرنسي لحظة مبدئية أم براغماتية سياسية بحتة.

اقتضت خطة البحث ان يكون على مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث:
المبحث الأول: المسار التاريخي للعلاقات الفرنسية الإيرانية الى عام 1979
المبحث الثاني: البنية الداخلية للدولة الإيرانية وتطوراتها
المبحث الثالث: الموقف الفرنسي من الثورة الاسلامية في ايران.

المبحث الأول
المسار التاريخي للعلاقات الفرنسية الإيرانية الى عام 1979

حافظت فرنسا على طابع ودي في تعاملها مع إيران، رغم أن لديها طموحات استعمارية مثل غيرها من الدول الأوروبية لكنها بخلاف قوى كبرى مثل بريطانيا أو روسيا القيصرية ولاحقًا الاتحاد السوفيتي، لم تلجأ إلى احتلال أراضٍ إيرانية عسكريًا. تعود جذور العلاقة بين الطرفين إلى أواخر عصر النهضة الأوروبية، حيث بدأت الاتصالات الأولى واتخذت أشكالًا متعددة، من أبرزها التبادل التجاري ورحلات المستكشفين والرحالة الفرنسيين.

يركز هذا البحث على مرحلة بارزة في تاريخ إيران الحديث، وهي فترة حكم الشاه (محمد رضا بهلوي) (1941–1979) [1] التي تميزت بانفتاح واضح على الغرب وسعي إلى تحديث البلاد وفق نماذج غربية وفي هذا السياق، أدت فرنسا دوراً ملحوظاً، خاصة في الجوانب التقنية والاقتصادية التي أسهمت في دعم تلك التحولات.

[1] محمد رضا بهلوي (1919–1980) الابن الأكبر لـ رضا شاه بهلوي، وقد أرسله والده إلى سويسرا لإكمال دراسته. وبعد عودته إلى إيران التحق بالكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم، ثم بدأ مسيرته في المناصب العسكرية والإدارية حتى تولّى الحكم عام 1941، بعد

مع مطلع القرن العشرين، تصاعد نفوذ كل من بريطانيا وروسيا في الشأن الإيراني بشكل ملحوظ، في حين لم يكن لفرنسا حضور مؤثر في أحداث (الثورة الدستورية) عام 1906[2] وعندما انعقد مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919، عارضت بريطانيا بشدة مشاركة وفد إيراني فيه. لكن فرنسا، في محاولة لموازنة التأثير البريطاني، بادرت إلى نقل الوفد الإيراني عبر إحدى سفنها الحربية إلى ميناء مرسيليا، وأسهمت في تسهيل وصول الدبلوماسيين الإيرانيين إلى باريس بدعم من موظفيها في وزارة الخارجية الفرنسية (حداد، 2025، ص176).

من ناحية أخرى كانت بريطانيا قد فرضت اتفاقية على إيران عام 1919، وهو ما قوبل برفض فرنسي، وفي زيارة أحمد شاه إلى باريس، عبرت فرنسا عن معارضتها لتلك الاتفاقية، وعندما ألغيت لاحقا، كانت من أوائل الدول التي دعمت القرار الإيراني هذا الموقف ساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين خلال عهد رضا بهلوي، كما تمكنت فرنسا من توسيع نفوذها الثقافي في إيران، خاصة عبر التعليم، حيث أنشئت مدارس فرنسية، من أبرزها مدرسة ثانوية في طهران أسست في أواخر عشرينيات القرنالماضي. وعلى الرغم من التنافس السياسي بين القوى الكبرى، ظل الإقبال الإيراني على تعلم اللغة الفرنسية ملحوظا بين النخب (حداد، 2025، ص176).

استمرت الروابط الثقافية والسياسية بين إيران وفرنسا قوية حتى أواخر العصر القاجاري وأثناء الحرب العالمية الأولى، أعلنت إيران حيادها، لكن هذا الحياد لم يحترم بسبب تدخل القوى المختلفة ومصالحها، وبعد انتهاء الحرب، ومع انعقاد مؤتمر فرساي، أرسلت إيران ممثلين إلى باريس مطالبة بالحصول على تعويضات في تلك الفترة، عبر وزير الخارجية الإيراني في رسالة إلى نظيره الفرنسي عن ثقة بلاده بدعم فرنسا، وأرفق قائمة بمطالب إيران على أمل مناقشتها في مؤتمر السلام كما أبدى (أحمد شاه) [3] اهتمامه بتعزيز العلاقات مع فرنسا، إذ طلب إرسال وفد فرنسي إلى إيران للمساعدة في معالجة القضايا العالقة، من جهة أخرى، كانت هناك مقترحات بأن تتخذ فرنسا موقفا أكثر وضوحا تجاه إيران، ولكن من دون إثارة حساسية بريطانيا، وفي باريس، ظهرت أيضا انتقادات للسياسات البريطانية، إذ أشير إلى أن بعض مواقفها التي لا تتماشى مع مبادئ مجتمع الأمم (بورارياان، بدر، 2017، ص23).

وفي ظل النفوذ البريطاني على إيران، شهدت البلاد تحولا مهما بعد انقلاب عام 1921 الذي مهد لوصول (رضا بهلوي)[4] إلى الحكم في تلك المرحلة بدأ حضور الخبرات الفرنسية يبرز داخل مؤسسات الدولة إذ عمل أطباء وعلماء وضباط فرنسيون ضمن الإدارة المحلية كما أرسل عدد من الطلاب والضباط الإيرانيين إلى فرنسا للتعليم والتدريب ورغم هذا الحضور الثقافي والسياسي، لم تتمكن فرنسا من فرض نفسها بقوة في السوق الإيرانية إذ واجهت منافسة من

عزل والده بدعم من بريطانيا والاتحاد السوفييتي، خلال فترة حكمه، سمح ببقاء قوات الحلفاء في إيران، واستمر في تعزيز سلطته تدريجيًا. وفي 26 تشرين الثاني 1967، أقام احتفالًا ضخمًا توّج فيه نفسه بلقب "شاهنشاه" (ملك الملوك)، بحضور عدد من قادة وزعماء العالم، وقد أُنفقت على هذه المناسبة مبالغ كبيرة، انتهى حكمه مع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث اضطر إلى مغادرة البلاد. تنقل بعدها بين عدة دول، منها الولايات المتحدة وبنما، قبل أن يستقر في مصر، حيث توفي في آذار 1980.ينظر(زهراء عباس رديف، موقف الحوزة العلمية في العراق من التطورات الداخلية في ايران 1921_1963، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة واسط، كلية التربية، 2018، ص89.

[2] الثورة الدستورية (1905-1911) تعد من ابرز الأحداث التاريخية التي شهدتها الساحة الإيرانية، مطلع القرن العشرين بقيادة بعض من رجال الدين مع تجار البازار التي ارغمت مظفر شاه (1896-1907) على وضع دستور للبلاد ومن ابرز العلماء المشاركين فيها محمد كاظم الخراساني ومحمد كاظم اليزدي ومحمد تقي الشيرازي.ينظر المصدر نفسه، ص34.

(3) أحمد شاه القاجاري آخر ملوك السلالة القاجارية، وقد وُلد عام 1898 في تبريز. تولّى العرش سنة 1909 وهو في سن مبكرة، واستمر في الحكم قرابة 12 عامًا، قبل أن يُعزل رسميًا عام 1925 مع نهاية حكم القاجاريين، خلال فترة حكمه، سافر إلى أوروبا عدة مرات، كانت أولها عام 1919. وبعد خلعه، استقر في باريس برفقة شقيقه محمد حسن ميرزا، حيث قضى ما تبقى من حياته هناك وهو يعاني من المرض، توفي في أحد مستشفيات باريس يوم 26 أيلول 1930 عن عمر ناهز 34 عامًا، إثر إصابته بورم في الكلية. وبعد وفاته، نُقل جثمانه إلى كربلاء، حيث دُفن هناك. ينظر، زهراء عباس رديف، المصدر السابق، ص57

(4) رضا خان (1878-1944م)، وهو مؤسس الأسرة البهلوية التي حكمت إيران من (1925-1979م)، ولد في طهران وكان جندي في زمن القاجاريين حتى وصل لدرجة ضابط، وقام بانقلاب عسكري ضد أحمد شاه آخر حاكم في السلالة القاجارية، وأصبح رضا خان رئيساً للوزراء وبعدها توج ملكاً للبلاد سنة 1925 حتى سنة 1941' ينظر، ، المصدر نفسه، ص30

قوى أخرى كما أن توازن القوى الدولية دفع رضا شاه إلى تنويع مصادر تدريب وتسليح الجيش فاعتمد على خبرات بريطانية وألمانية وروسية إلى جانب الفرنسية، وفي مجال الطيران العسكري، جرت محاولات للتعاون بين إيران وفرنسا، لكنها لم تكتمل، إذ اتجهت إيران لاحقا إلى شراء طائرات من دول أخرى (حداد، 2025، ص176).

وفي فرنسا في القرن العشرين، تأسس قسم خاص بالدراسات الإيرانية في جامعة السوربون، وهدفه تعميق البحث في تاريخ إيران وثقافتها وأدبها، إلى جانب دراسة أوضاعها الحديثة كما سعى هذا التوجه الأكاديمي إلى تصحيح الصورة المتداولة عن إيران في الأوساط الغربية وتقديم فهم أشمل لحضارتها عبر التاريخ (بورارياء بدر، 2017،ص25).

وقد أبدى رضا شاه اهتماماً واضحاً بتطوير العلاقات السياسية والثقافية مع فرنسا فخلال فترة توليه مناصب عسكرية مبكرة ثم أثناء حكمه لإيران (1925–1941)، استعان بخبرات فرنسية في تدريب الجيش وتطوير الكلية العسكرية، حيث ساهم ضباط فرنسيون في تدريس التنظيم العسكري ومكافحة التجسس، كما تُرجمت كتب عسكرية فرنسية إلى الفارسية، كما شملت مجالات التعاون الجانب التقني، إذ أُوفد عدد من موظفي البريد والتلغراف إلى فرنسا للتدريب على تقنيات الاتصال، وتم إرسال طلاب إيرانيين للدراسة هناك ضمن برامج ابتعاث رسمية.(ثجيل، 2017، ص29).

وهكذا سعت إيران إلى تعزيز علاقاتها مع فرنسا، خاصة في مجالي التعليم والبعثات الدراسية ومعادلة الشهادات، وذلك جزئياً بهدف تقليل النفوذ البريطاني في البلاد، لكن في ثلاثينيات القرن العشرين، وتحديداً عام 1937، توترت العلاقات الفرنسية – الإيرانية، وتزامن ذلك مع انتقادات فرنسية وأمريكية لسياسات رضا شاه الداخلية التي وصفت بالاستبدادية، وقد انعكس هذا التوتر في الإعلام الفرنسي، حيث نشرت بعض الصحف رسوماً كاريكاتورية وانتقادات لاذعة لنظامه، كما أُقيمت معارض في باريس تناولت نقد الأنظمة العسكرية الدكتاتورية ومنها إيران، وفي السياق نفسه، طُلب من بعض الطلبة الإيرانيين في فرنسا العودة إلى بلادهم، أو مواجهة وقف الدعم والرواتب، ما أدى إلى إنهاء جزء من برامج الابتعاث آنذاك.(ثجيل، 2017، ص29_30).

وفي الحرب العالمية الثانية، سقطت فرنسا تحت الاحتلال الألماني، مما أدى إلى قيام حكومة موالية لألمانيا عُرفت باسم حكومة فيشي برئاسة (فيليب بيتان) (Philippe Petain)، ورغم إعلان إيران الحياد، فإن علاقاتها الجيدة مع ألمانيا النازية دفعتها للاعتراف بحكومة فيشي، هذا الموقف أثار قلق الحلفاء، الذين طالبوا إيران بتسليم الألمان المقيمين لديها، باعتبارهم خطرًا داخليًا، لكنها رفضت حفاظًا على حيادها وعلاقاتها، نتيجة لذلك، قام الحلفاء باحتلال إيران عام 1941 وأجبروها على قطع علاقاتها مع ألمانيا والانضمام إليهم، وفي هذا السياق، أُغلقت السفارة الإيرانية لدى حكومة فيشي عام 1940، ثم غيّرت إيران موقفها لاحقًا، فقطعت علاقاتها مع فيشي واعترفت بـ فرنسا الحرة بقيادة (شارل ديغول) (Charles de Gaulle)[5] ، ومع تحرر فرنسا، عادت العلاقات تدريجيًا بين البلدين، حيث أرسلت إيران سفيرًا إلى حكومة فرنسا الحرة عام 1944، كما شهدت تلك الفترة لقاءً سريعًا في طهران بين محمد رضا بهلوي وديغول، دون أن يسفر عن نتائج سياسية مهمة، لكنه عكس بداية استعادة العلاقات بين الطرفين.(حداد، 2025، ص177).

وفي فترة حكم محمد رضا بهلوي ، تطورت العلاقات بين إيران وفرنسا بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك جزئياً إلى الإعجاب المتبادل بين الشاه والجنرال شارل ديغول، ما دفع بعض المراقبين للحديث عن فكرة سميت بـ"الديغولية الشيعية"، أي محاولة استلهام بعض مبادئ الحكم الديغولي في سياق دولة إسلامية عدت فرنسا آنذاك شريكاً أوروبياً مهماً لإيران،

---

[5]الجنرال شارل ديغول هو رجل دولة وقائد عسكري فرنسي يُعد من أبرز الشخصيات التي طبعت تاريخ فرنسا في القرن العشرين. ولد سنة 1890، ونشأ في عائلة مثقفة غرست فيه قيم الوطنية والانضباط. التحق بالمدرسة العسكرية "سان سير" سنة 1908، وتدرّج في المناصب العسكرية حتى أصبح من أبرز قادة الجيش الفرنسي. شارك في الحربين العالميتين، واشتهر خصوصًا بدعوته الشعب الفرنسي إلى مواصلة مقاومة الاحتلال الألماني سنة 1940. كما تولى قيادة فرنسا الحرة ثم أصبح رئيسًا للحكومة الفرنسية، وعُرف بدوره الكبير في تعزيز مكانة فرنسا سياسيًا وعسكريًا، إضافةً إلى اهتمامه بالكتابة وتدوين مذكراته حول الحرب والسياسة.ينظر،معمري سعيد، صلاح نصيرة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2018، ص8_9.

وقد عززت العلاقات الشخصية بين ديغول والشاه هذا التقارب، إلى درجة أن بعض الدوائر الدبلوماسية الفرنسية رأت أن هناك "تفاهما عاما بين البلدين قائما على تقارب في المزاج الثقافي والفكري (حداد، 2025، ص177).

وبهذا رافق وصول شارل ديغول إلى الحكم في فرنسا عام 1958، تغيير السياسة الفرنسية تجاه إيران حيث تميزت بنوع من الاستقلالية والابتعاد عن أسلوب الهيمنة المباشرة الذي ارتبط في ذلك الوقت بسياسات القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فقد سعى ديغول إلى تبني سياسة خارجية أكثر توازناً، تقوم على الحفاظ على مسافة متقاربة من مختلف الأطراف، مع اهتمام خاص بدول الشرق الأوسط، ومنها إيران، ويُعدّ عام 1963 محطة بارزة في العلاقات الفرنسية الإيرانية في تلك المرحلة، إذ قام ديغول بزيارة رسمية إلى إيران بدعوة من الشاه محمد رضا بهلوي، وذلك في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول. جاءت هذه الزيارة في سياق تحولات إقليمية ودولية مهمة، أبرزها نهاية حرب الجزائر وبداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الفرنسية، إضافة إلى التغيرات الداخلية في إيران المعروفة بـ"الثورة البيضاء"[6]، وقد عكست هذه الزيارة رغبة الطرفين في تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي، وفتحت الباب أمام مرحلة أكثر انفتاحاً في العلاقات بين البلدين، خصوصاً في ظل تزايد اهتمام فرنسا بدورها في الشرق الأوسط.(ثجيل، ٢٠١٧، ص٥٤).

شكّلت تلك المرحلة منعطفاً مهماً، إذ كان ديغول ينظر إلى إيران باعتبارها عنصر توازن أساسي في استقرار منطقة الشرق الأوسط، في مقابل النفوذ الأمريكي المتزايد. وخلالها جرى التوقيع على اتفاقيات أسست لمراكز ثقافية وفنية فرنسية في طهران، كما شهدت الفترة نفسها توسعاً في التعاون التقني، حيث بدأت شركات فرنسية بالدخول إلى مشاريع البنية التحتية، خصوصاً في مجالات السدود وتوليد الكهرباء وخطوط السكك الحديدية.(ثجيل، 2017، ص29-30، حداد،2025 ، ص173).

وبعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، توصل البلدان إلى اتفاق واسع النطاق بلغت قيمته نحو 5 مليارات دولار. شمل الاتفاق تزويد إيران بعدد من المفاعلات النووية الفرنسية، إلى جانب إنشاء مشروع مشترك لتخصيب اليورانيوم عبر شركة (يوروديف)، إذ قدّمت إيران قرضاً لفرنسا بقيمة مليار دولار مقابل الحصول على حصة من إنتاج الوقود النووي تصل إلى 10%، وفي الجانب العسكري والتجاري، اشترت إيران زوارق حربية فرنسية سريعة من طراز (كومباتانت)، كما تم الاتفاق على تصنيع سيارات "رينو" داخل إيران، إضافة إلى تنفيذ مشروع مترو طهران بمشاركة شركات فرنسية متخصصة.(حداد، 2025، ص80، ثجيل،2017، ص 185)

وفي فترة الحظر النفطي العربي في السبعينيات، واصلت إيران تصدير النفط إلى الكيان الصهيوني ممّا كان يتماشى مع المصالح الفرنسية. كانت فرنسا تعتمد على النفط الإيراني لتلبية احتياجاتها الطاقة، ممّا أدى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على الرغم من التعاون الاقتصادي، شهدت العلاقات توترات شخصية بين الشاه محمد رضا بهلوي والرئيس الفرنسي (جورج بومبيدو)(Georges Pompidou)

انتقد بومبيدو أوضاع حقوق الإنسان في إيران، وامتنع عن المشاركة في الاحتفالات الشاهنشاهية، ممّا أثار استياء الشاه، مع تولي (فاليري جيسكار ديستان)(Valery Giscard d'Estaing)الرئاسة عام 1974، تحسنت العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ. دعا ديستان الشاه لزيارة باريس عدة مرات، وناقش الطرفان تعزيز التعاون الاقتصادي

---

(6) الثورة البيضاء هي برنامج إصلاحي شامل أطلقه الشاه محمد رضا بهلوي في 9 كانون الثاني 1963، وطرح للتصويت الشعبي باعتباره مشروعاً يهدف إلى تحديث إيران وتطوير بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعتمد هذا البرنامج على مجموعة من الإصلاحات الأساسية التي سعت إلى إحداث تحول عميق في المجتمع الإيراني، وكان أبرزها إلغاء النظام الإقطاعي من خلال إصلاح زراعي يعيد توزيع الأراضي، إلى جانب تأميم الغابات والمراعي للحفاظ على الموارد الطبيعية، كما شملت الخطة إعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية عبر تحويلها إلى تعاونيات تدعم مسار الإصلاح الزراعي، إضافة إلى إدخال إصلاحات عمالية تمنح العمال حق المشاركة في أرباح الشركات التي يعملون فيها، وفي المجال التعليمي، تم إطلاق مبادرة "جيش المعرفة" بهدف محاربة الأمية وتوسيع نطاق التعليم الإلزامي، بينما تضمنت الإصلاحات السياسية تعديلات على قوانين الانتخابات لتعزيز المشاركة الشكلية في العملية السياسية، بشكل عام، قدّمت الثورة البيضاء كمشروع تحديثي واسع النطاق، هدفه إعادة بناء الدولة الإيرانية وفق رؤية الشاه للتنمية والتقدم، ينظر، زهراء عباس رديف، المصدر السابق، ص125.

والسياسي. وتمت مناقشة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية السابقة، بما في ذلك القرض الفرنسي بقيمة خمس مليارات دولار (ثجيل، 2017، ص85).

في تلك المرحلة الممتدة بين 1969 و1979، قامت العلاقة بين البلدين على أساس اقتصادي واضح، يمكن وصفه بشكل عام بأنه تبادل للنفط الإيراني مقابل التكنولوجيا الفرنسية المتقدمة، خصوصاً في المجالات النووية، إضافة إلى استيراد منتجات زراعية وغذائية فرنسية، ومع مرور الوقت، لم تبقِ هذه العلاقة على وتيرتها الأولى، بل أخذت تتطور تدريجياً. فقد استفادت فرنسا من توجهات الشاه محمد رضا بهلوي نحو تحديث الدولة على النمط الغربي، ما أتاح لها أن تعزز حضورها التقني والاقتصادي داخل إيران وتوسّع من نفوذها في عدد من القطاعات الحيوية، لم تكن العلاقات بين الطرفين ثابتة على حال واحد، بل شهدت تطوراً تدريجياً مع الوقت، فقد استفادت فرنسا من رغبة الشاه محمد رضا بهلوي في إدخال إصلاحات وتحديثات على البلاد وفق نماذج غربية، الأمر الذي أتاح لها فرصة لتعزيز حضورها وترسيخ موطئ قدم قوي لها في إيران، سواء على المستوى التقني أو الاقتصادي(حداد، 2025، ص172_173).

وفي عام 1974 تم توقيع اتفاق إطاري بين إيران وفرنسا، نصّ على قيام فرنسا بإنشاء خمس محطات نووية، إلى جانب تزويد إيران باليورانيوم المخصب، والمشاركة في بناء مصنع لتسييل الغاز، إضافة إلى تطوير مجمع صناعي لصناعة الفولاذ، كما كان الوجود الاقتصادي الفرنسي في إيران قد ازداد قبل ذلك بقليل، إذ بلغ عدد الشركات الفرنسية العاملة هناك عام 1973 نحو 25 شركة، تنشط في مجالات متنوعة مثل الصناعات الغذائية، والكيماويات، والأدوية، وقطاع النقل، ولم يقتصر التعاون بين الجانبين على الاقتصاد فقط، بل امتد ليشمل المجال العلمي والأكاديمي، حيث استعانت جامعات إيرانية مثل جامعة طهران وتبريز بعدد من الأساتذة الفرنسيين في تخصصات مثل الهندسة، والطب الوراثي، والهندسة المعمارية، (ثجيل، 2017، ص87_89).

وقد أصبحت فرنسا واحدة من أهم أماكن لجوء المعارضة، إذ نشطت قيادات من حزب "توده" في باريس، وأسهمت بالتعاون مع حقوقيين فرنسيين في تأسيس منظمة تُعنى بالدفاع عن السجناء السياسيين، وفي تشرين الأول 1978، انتقل (آية الله السيد الخميني) [7] إلى باريس واستقر في نوفل لوشاتو بعد مغادرته العراق، وسرعان ما تحوّل مقر إقامته هناك إلى مركز إعلامي مؤثر جذب اهتمام وسائل الإعلام العالمية، وأدى دوراً بارزاً في تغطية أحداث الثورة.(ثجيل2017، ص71).

على الرغم من التحسن الرسمي في العلاقات، ظلت فرنسا ملجأً للمعارضة الإيرانية. تصاعد نشاط الجماعات المناهضة للنظام، خاصة حزب "توده" الشيوعي، الذي تمتع بحرية كبيرة في فرنسا. نظمت المعارضة الإيرانية فعاليات ونشرت بيانات انتقادية ضد سياسات الشاه، ممّا شكل تحدياً إضافياً للعلاقات بين البلدين.(ثجيل، 2017، ص 83_84).

المبحث الثاني
البنية الداخلية للدولة الإيرانية وتطوراتها

تعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م محطة فارقة في التاريخ الحديث، لأنها جاءت نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية استمرت لعقود، مرت إيران خلال القرن العشرين بصرعات كبيرة، أبرزها الصراع بين التوجهات العلمانية وسياسات الشاه محمد رضا بهلوي، الذي تبنى نمطاً غربياً في تطوير البلاد، إلّا أن هذه السياسات

[7] روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي الخميني ولد سنة ١٩٠٢ في خمين، درس في خمين حتى سن التاسعة مقدمات العلوم، بما فيه اللغة العربية والمنطق والاصول، وفي ١٩٢١ التحق بحوزة اراك وبعد عام انتقل الى قم لمواصلة دراسته الحوزوية فيها انتقل الى النجف الاشرف ونال درجة الاجتهاد، ثم عاد الى ايران واجتاز البحث الخارج عند الحائري ومن اساتذته عبد الكريم الحائري وحسين والبروجردي وغيرهم، بدأ جهاده وهو في عنفوان شبابه وانطلق في نضاله العلني ضد الشاه عام ١٩٦٢ وهو قائد الثورة الإسلامية في ايران التي اطاحت بالأسرة البهلوية عام ١٩٧٩، توفي سنة ١٩٨٩،ينظر، زهراء عباس رديف، المصدر السابق، ص40.

قوبلت برفض شعبي واسع، خاصة من قبل التيار الديني والطبقات الفقيرة، الذين رأوا فيها تهديداً للهوية الإسلامية والقيم التقليدية لإيران.

كما أسهمت الاوضاع الداخلية المتدهورة بسبب الحرب العالمية الثانية والاحتلال السوفيتي والبريطاني والمشاكل الداخلية وانتشار الفساد، والتباين الطبقي الحاد في تأجيج الغضب الشعبي. كما لعبت القيادة الدينية المتمثلة بآية الله الخميني دوراً محورياً في توجيه الثورة نحو الإطاحة بالنظام الملكي وإقامة نظام جمهوري قائم على مبادئ الإسلام السياسي، ممّا جعلها نموذجاً للحركات الثورية في العالم الإسلامي، لذا شهدت الثورة الاسلامية منعطفات كثير أدت الى حدوثها منها.

أولاً: التحولات السياسية والاجتماعية في إيران عشية الثورة الإسلامية

شهدت فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي احتلال الانجلو سوفيتي ولم يحضر السفيران السوفيتي والبريطاني جلسة التتويج(مهدي وآخرون، 2015، ص15) ، كما لم تعترف حكومتهما بالشاه الجديد إلا بعد مرور ثلاثة أيام على تتويجه (الكولي، 2009، ص116)، مما دفع الشاه الجديد إلى البحث عن سند دولي جديد يدعمه في قرارته وتحقيق طموحاته، وكان للولايات المتحدة دور أساسي في تشجيع الشاه على الانفراد بالسلطة، بعد أن إعادته للسلطة فاتخذ منها قطباً لتحقيق مطامحه الداخلية والخارجية فهي ستعينه في مجال التصنيع والتسليح، هذا بالإضافة إلى كونها قوة وسند للشاه في مطامحه إلى التوسع والهيمنة وتأكيد وجوده الدولي، فسار في سياسته الخارجية نحوها (الشمري، 1988، ص71-72)، وأصبحت الفرصة مواتيه للشاه عندما تعرض لمحاولة اغتيال في 4 شباط 1949 في الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة طهران (اللباد، 2006.، ص180-181).

ترى الباحثة : أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها محمد رضا بهلوي في جامعة طهران قد ارتبطت بتنسيقات مسبقة مع الأجهزة الأمنية التابعة للنظام بهدف استثمارها سياسيا في تصفية المعارضين والقضاء على مختلف التحركات السياسية التي كان من شأنها التأثير في سياسة الشاه وتوجهاته الداخلية وفرض الإحكام العرفية في البلاد.

وفي عام 1953 حدثت اكبر عملية لإسقاط الشاه بحركة محمد مصدق حيث أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع بريطانيا بالإطاحة بحكومة مصدق في اب عام 1953م. من خلال انقلاب عسكري، وقد عبر الشاه بعد عودته مباشرة إلى إيران عن رغبة بلاده في الانضمام إلى مشاريع الدفاع الغربية وقال : **"إن إيران ستتمكن من أن تُصبح حلقة أساسية في دفاع العالم الحر".** وعلى الرغم من إشارة الشاه هذه فإن الحكومة الإيرانية لم تعلن رسميا رغبتها في الانضمام إلى مشروع التحالف الغربي حتى عام 1954م، وقال الجنرال فضل الله زاهدي رئيس الحكومة الإيرانية آنذاك، بأن حكومته ترغب في التوجه نحو الغرب بمعنى الابتعاد عن المد السوفيتي (شكري، 1978، ص50).

ترى الباحثة أن أزمة عام 1953 عدت نقطة تحول مفصلية في تاريخ إيران السياسي المعاصر، إذ كشفت بصورة واضحة حجم التدخل الأمريكي البريطاني في الشؤون الداخلية الإيرانية ولاسيما بعد الإطاحة بحكومة الدكتور محمد مصدق عبر انقلاب عسكري في آب 1953. وقد أسهمت عودة محمد رضا بهلوي إلى السلطة بدعم غربي في إعادة رسم توجهات السياسة الإيرانية بما ينسجم مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة، الأمر الذي انعكس على طبيعة التحالفات الدولية لإيران خلال مرحلة الحرب الباردة وقد عبر الشاه عن هذا التوجه بقوله إن " **إيران ستتمكن من أن تصبح حلقة أساسية في دفاع العالم الحر** "، في إشارة واضحة إلى سعيه للانخراط ضمن مشاريع الدفاع الغربية ومواجهة النفوذ السوفيتي كما أكد الجنرال فضل الله زاهدي رئيس الحكومة الإيرانية آنذاك رغبة حكومته في التوجه نحو الغرب والابتعاد عن المد السوفيتي وهو ما مهد لاحقا لارتباط إيران بالسياسات الغربية أمنيا وعسكريا واقتصاديا وحتى سياسياً .

وعندما قررت بريطانيا الانسحاب من الشرق الأوسط كان الشاه على علم بأن إيران ستمثل الوسيلة الأكثر فاعلية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقام بطرح بلاده كدولة يمكنها تمويل طموحاته الإقليمية والتي تتفق مع توجيهات الولايات المتحدة والغرب (أمين، 2011، ص146).

وعلى ما يبدو أن الشاه محمد رضا كان على علم بالأوضاع الدولية والمحلية، لذا تعهد بتصحيح الأخطاء التي لحقت بالشعب بصورة منفردة أو جماعية، لذا أتخذ أول إجراء وهو إصدار قرار خاص يقضي بإطلاق سراح المسجونين السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة إلى البلاد، وكان الحلفاء السوفييت مهتمين بهذا الأمر؛ ذلك لأن معظم المنفيين والسجناء السياسيين كانوا من أنصارهم ومن أعدائه النازية وقد تجاوز عدد السجناء الذين أفرج عنهم (1250) سجيناً سياسياً، بينهم قدماء النقابيين ومجموعة من الشباب الماركسيين المثقفين المعروفين باسم المثقفين الثلاثة والخمسين، الذين اعتقلوا عام (1937م) وكانوا (بعض منهم) ضمن المؤسسين **(لحزب توده)**[8] والأعضاء النشطين في الحزب الشيوعي القديم وبعض الديمقراطيين الليبراليين الذين كانوا تحت رقابة السلطات الحكومية في زمن النظام القديم (الجاف، 2008، ص136).

لكن سياسات الشاه والانفتاح الذي دعمه انتهى بنفيه من إيران بسبب غضب الشارع بتشجيع رئيس الحكومة الدكتور مصدق؛ وذلك لقرار أصدره يقتضي بعزل الدكتور مصدق من رئاسة الحكومة بتحريض أمريكي، لأن الدكتور مصدق كان بنظر الشعب منقذاً بسبب دفاعه عن قرار تأميم النفط الإيراني (عبد الله، 1979، ص26).

بعد عودة الشاه من منفاه في أوربا الذي انتهى بنهاية حركة مصدق رئيس الحكومة وتنحيته عن الحكم سنة 1953م (الشمري، 1988، ص54)، فكانت السنوات التي تلت هذه الحادثة هي سنوات قمع المعارضة والمتمثلة في أنصار مصدق والحزب الشيوعي توده (ماردیني، 1986، ص107)، إذ قام بحل الأحزاب السياسية وإعادة تشكيل الجيش وطهره من المعادين والمعارضين للعرش الملكي وأسند المناصب المهمة والحساسة للمقربين والموالين للعرش (الكيالي، 1990، ص427)، واتّبع سياسة تصفية العناصر ولتيارات السياسية التي عارضته ووقفت مع الرئيس المخلوع مصدق ضد العرش.

حاول الشاه أن يتبع أثر (مصطفى كمال أتاتورك)[9] في المجال السياسي، وذلك بتشكيل معارضة رسمية في المجلس النيابي للفترة بين (1957-1975) وهما حزب (نوفين) و(ما ردوم)، فقد كانا شكليين لأنهما تحت سيطرة الشاه كلياً، حيث كان السبب وراء السماح لهما بالعمل هو إظهار الشاه بمظهر الديمقراطي وإعطاء حرية شكلية للشعب لإيهامهم وامتصاص غضبهم، حيث لم يكن يسمح بترشيح عضو من الحزبين للبرلمان إلا بموافقة السافاك[10] (هويدي، 1988، ص28) (جهاز الشرطة السرية) (فنصة، 1981، ص68).

---

[8] حزب توده جماعة من السياسيين في إيران أسّسوا لهم حزبًا بهذا الاسم في العام 1941، عقب عزل الشاه محمد رضا بهلوي، وقد أقام الحزب بمساعدة الاتحاد السوفيتي جمهورية مستقلة في أذربيجان بإيران في العام 1945. واستطاعت الحكومة الإيرانية أن تقضي على هذه الجمهورية بعد عام واحد. واستمر الحزب يعمل سرًّا رغم حظر نشاطه قانونيًّا. ينظر، قاسم سعيد، إيران بين الماضي والمستقبل، ص17.

[9] مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة، وقد وُلد في مدينة سالونيك. بدأ مسيرته كقائد عسكري في الجيش العثماني، وشارك في عدد من الحروب والمعارك التي خاضتها الدولة العثمانية ضد اليونانيين والإيطاليين، حيث برز اسمه بفضل قدراته العسكرية وشخصيته القيادية. وبعد تأسيس الجمهورية التركية، أصبح أول رئيس لها عام 1927، وقاد سلسلة من الإصلاحات التي هدفت إلى بناء دولة حديثة تقوم على العلمانية والانفتاح، مع التركيز على الاستفادة من التقدم والعلوم الغربية.ينظر، مجموعة مؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، ج3، ط1، دار العرافة العربية، بيروت، 2002، ص102 وص 105.

[10] السافاك هو الجهاز الذي أنشأه الشاه لأحكام سيطرته على البلاد، وقد اصبح هذا الجهاز فيما بعد النقطة السوداء في حكم الشاه كان أفراده يتدربون تحت أشراف المخابرات الامريكية وبمعاونة المخابرات الاسرائيلية (الموساد). وأُعتبر هذا الجهاز بمثابة جهاز أمني يتمتع بصلاحيات واسعة، حتى أصبح من أبرز المؤسسات التي أسهمت في تثبيت حكم الشاه وحماية سلطته. كما عُرف بتشدده الشديد في التعامل مع المعارضين والمناوئين للنظام، حيث كان يعمل على ملاحقتهم والقضاء على أي تهديد يمكن أن يواجه حكم الشاه. ، ينظر الموسوعة الإيرانية

كان جهاز السافاك الذي أسسه الشاه فور عودته من منفاه بموجب قانون 20 مارس 1953م تم إنشاؤه على يد المخابرات الامريكية مع المخابرات الإسرائيلية (أحمد، 1979، ص158)، الذي أسندت رئاسته للجنرال (تيمور بختيار)، فهو كان يتداخل مع الحياة المدنية والعسكرية ومهمته التخلص من المعارضة في كل مكان في إيران ومتابعة الأحزاب السياسية والقضاء على أعداء نظام الشاه (الغريب، 1982، ص9).

أما في سنة 1971م حين عين (نعمة الله نصيري) فتميزت الفترة الأخيرة من رئاسته للجهاز بنهاية الترددات وكثرة الاضطرابات الداخلية، فقد أدار رجال هذا الجهاز مهام مختلفة من إدارة المصانع والصحف وقد تجاوزت حدود التجسس والعمليات السرية (هوليداي، 1979، ص113).

الأوضاع الاجتماعية:

دخلت علاقة الشاه وشعبه منذ سنة 1962م مرحلة جديدة، كانت بداية للصدامات والعنف بين الطرفين. بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الشعب نتيجة سياسة الشاه وحاشيته التي تسيطر على جميع مرافق الحياة. فقد أدّى برنامج الإصلاح الزراعي والتوزيع غير العادل للأرض، إلى ظهور طبقة متفاوتة من ملاك الأراضي، واستغلال العمالة الزراعية وصغار الفلاحين.

كما ظهرت الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين أبناء الريف والمدينة أو بسبب سياسة التحديث التي انتقل مركز الاقتصاد إلى الأنشطة الصناعية الجديدة في إطار الإصلاح الزراعي (الثورة البيضاء). فظهرت طبقة بورجوازية جديدة، ذات صلة وثيقة برأس المال الأجنبي. وظهرت معها مؤسسات تجارية حديثة مثل "الأسواق، السوبر ماركت والبنوك، حيث سيطرت الاستثمارات الغربية والأجنبية والأثرياء على قطاع الصناعة، الذي حول المدن الإيرانية وفي مقدمتها العاصمة طهران، إلى مناطق جذب بشري، إذ نزح الآلاف من العمال العاطلين عن العمل، والمزارعين من الأرياف نحو المدن؛ وقد بلغ عددهم في الفترة ما بين 1962–1972 حوالي ثلاثة ملايين نازح، وقد لعبوا لاحقا دوراً هاماً في مسار أحداث الثورة الإيرانية (مهدي وآخرون، 2015، ص28).

وفي فترة السبعينيات عانى المجتمع من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة كان أبرزها التضخم (فنصة، 1981، ص71-72)، ووصلت نسبة الأسر الإيرانية التي كانت تعيش تحت خط الفقر حوالي 60% وسجلت نسبة وفيات عالية للأطفال في العالم، أما نسبة الأمية فوصلت إلى 70%، وتراوحت البطالة بين 20 و30%، ولم يكن يتمتع بثروات البلاد غير الشاه وأقرباءه وأعوانه، وكان لمعارضة رجل الدين سبباً مهماً في تحريض الشارع فقد أصدر آية الله الخميني فتوة تحرم الاشتراك في الاستفاء الخاص بالشاه الذي قرره حول بنود ثروته (هويدي، د.ت.، ص215)، وعارض سيطرة الشاه على جميع مناحي الحياة السياسية والمدنية وإعطاء الحقوق الاستثنائية للجنود الأمريكيين، وكذلك معارضة علاقة الشاه بإسرائيل وموقفه العدواني من قضايا العرب والمسلمين وخصوصاً قضية فلسطين (فنصة، 1981، ص79)، فأصدر في هذا بياناً في ضرورة تنحي الحكومة المستبدة لتقوم محلها حكومة متمسكة بتعاليم الدين الإسلامي فجاء الرد من حكومة الشاه بالهجوم على المدرسة الفيضي (هويدي، 1988.، ص35) 1963/3/22م في ذكرى استشهاد الامام جعفر الصادق (عليه السلام) أحرقت المصاحف (رديف، 2018، ص129) ، فرد السيد الخميني بتحريم التقية ويهاجم الحكومة بشكل علني وصريح (هيكل، 2002، ص115-116)، ممّا أدى إلى اعتقاله ونفيه الى النجف في العراق.

انطلق آية الله السيد الخميني من النجف ببياناته معارضاً حكم لشاه وعلاقته بأمريكا وإسرائيل، وتحريض الشعب والعلماء على معارضة حكم الشاه وما يصدر من حكومته ومعارضة الاحتفالات فالمشاركة في أي عمل للشاه في رأيه غير جائزة (رديف، 2018، ص128).

المعاصرة، الجزء الأول (الشخصيات) 1985، ص89، زهراء عباس رديف، المصدر السابق، ص114

وقد وجد البرجوازيون (البازار) الذين هم مرتبطين تاريخياً برجال الدين في هذه الدعوة حليفاً مناسباً بسبب سياسات الشاه الاصلاحية الاستفزازية، فقد تضررت مصالحهم وحاولت قطع صلتهم برجال الدين الذين بدورهم يمولون صناديق الزكاة التي يشرف عليها آيات الله، فبسبب سياسته هذه شكلت نقمة لهم وكانت السبب لتحالفهم السياسي ضده (فنصة، 1981، ص79).

النهج السياسي لـ (محمد رضا بهلوي) وإدارته للسلطة

كانت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 نتيجة تراكم طويل من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى سلسلة من الأحداث المفصلية التي عجلت بالإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي. وأبرز هذه الأحداث تشمل:

عقد الشاه في الثاني عشر من مارس 1975م مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن حل الأحزاب السياسية القائمة، وتأسيس حزب سياسي جديد باسم (رستاخيز ملت إيران) وهو الحزب الوحيد الذي سيكون إلزاماً على الإيرانيين الانتماء إليه والإيمان بمبادئه الثلاث **(الدستور الإيراني – النظام الشاه شاهي – الثورة الإيرانية)** (السبكي، 1999، ص 194-195).

ويصرح الشاه قائلاً **"إن الشخص الذي لا ينظم الى الحزب السياسي الجديد ولا يؤمن بالشاه وحقه في التصرف في شؤون الناس، إما أنه شخص ينتمي الى منظمة غير شرعية وإما أنه ينتمي الى حزب توده المحظور، أو بعبارة أخرى هو خائن ومثل هذا ليس أمامه إلا أحد الطريقين: السجون الإيرانية أو مغدرة البلاد دون دفع رسوم الخروج"** (اللباد، 2006.، ص57).

وبذلك يكون الشاه قد أوقف الأحزاب السياسية الأخرى ولا يوجد في الساحة السياسية إلا حزب واحد يأتمر بأمره، وكانت الحجة توحيد القوى السياسية، وكان من أفدح الأخطاء التي وقع بها الشاه، فقد مهد لتوحيد القوى المعارضة لحكمه ضده (اللباد، 2006.، ص57) عرشه. وغير ذلك فحزبه الذي أنشائه لم يكن يستمر في طاعته فقد بدأ بالتشقق إلى أجنحة مختلفة، وبذلك ازدادت معه التيارات السياسية المتضاربة (ويلبر، 1985، ص122، 14).

ثمّ تفجرت الأحداث حين نشر أحد كبار السياسيين المنشقين من حزب الشاه (رستاخيز) تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الشاه برئاسته وفيها أن حكومة الشاه قد فشلت في معالجة المشاكل الاقتصادية، وعدم انسجام القوانين المالية والضريبية مع التغيرات الاقتصادية وغياب التخطيط في الشؤون الاقتصادية والعمرانية وفساد الأجهزة الحكومية، فما كان من الشاه إلا السماح بالتظاهر وفق القوانين وتحت الرقابة، وانتهى الشاه بقرار هو أن تشكيل الحزب كان خطأ فادحاً (فنصة، 1981، ص68).

واستفز الشاه مشاعر المسلمين وإثارة غضبهم في سنة 1975 حين أبدل التقويم الهجري بالتقويم الشاه شاهي المجوسي الذي يبدأ باعتلاء الامبراطور (سايروس) العرش الفارسي، وكذلك قامت الحكومة بنفس السنة بحملة ضد الربح الفاحش وللتضخم والهدر، فأدّى ذلك لظهور جيش من الفقراء العاطلين عن العمل (هويدي، 1988.، ص30-31)، كما رفض العمال والرأسماليين نظام حصول العمال على أسهم الشركات ونظام التقشف لسنة 1977 الذيأعقب هذه الإصلاحات الواهية (الشرقاوي، د.ت.، ص268-269)، فكان من الأمور التي زعزعت حكم الشاه وأظهرت الخلاف في حكومته وتقوية المعارضة وبدأ انهيار حكم الشاه تدريجياً.

من الأحداث المهمة التي كانت مؤثرة في نهاية حكم الشاه وبداية الثورة الإسلامية بقيادة الخميني هي تغيير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت السند والداعم للشاه، فبعد تولي الرئيس (جيمي كارتر)(Jimmy Carter) [11] من الحزب الديمقراطي (الموسوي، 2009، ص12). رئاسة الولايات المتحدة، كان أهم أعماله هو تغيير صورة أمريكا البشعة التي لحقتها بعد حرب فيتنام، وبدأ كارتر بتغيير السياسة الخارجية، حيث دعم الشعوب المضطهدة من قبل

[11] جيمي كارتر : من الحزب الديمقراطي رئاسة الولايات المتحدة، كان اهم اعماله هو تغيير صورة أمريكا البشعة التي لحقتها بعد حرب فيتنام، وبدأ كارتر بتغيير السياسة الخارجية حيث دعم الشعوب المضطهدة من قبل حكامها.

حكامها، وباعتبار العلاقة التي تربط أمريكا بالشاه نصح كارتر الشاه بإجراء إصلاحات فانصاع الشاه للنصيحة الامريكية فأعلن الانفتاح السياسي بإجراء بعض الإصلاحات والسماح ببعض المعارضة (الشرقاوي، 2002، ص262).

لكن كل هذه الإجراءات جاءت متأخرة بسبب سوء الأوضاع التي وصلتها البلاد، لذلك ونتيجة لهذه الظروف قويت شوكة المعارضة بقيادة آية الله الخميني الذي تحالف معه كل القوى السياسية المعارضة لحكم الشاه، فتصدر الموقف وأصبح هو القائد لمطلب واحد وهو طلب جميع فئات الشعب المعارضة والمضطهدة من حكم الشاه فكانت الثورة (فنصة، 1981، ص71).

المبحث الثالث

الموقف الفرنسي من الثورة الإسلامية في إيران عام 1979

أدت سياسات الشاه القمعية إلى تصاعد المعارضة من مختلف الأطياف، بما في ذلك القوى الوطنية، والشيوعيين، ورجال الدين. كان آية الله الخميني أحد أبرز الشخصيات المعارضة، حيث انتقد علناً الشاه وسياسته العلمانية، خاصة فيما يتعلق بعلاقته الوثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، في عام 1963، نُفي الخميني إلى العراق بعد احتجاجه على منح الحصانة القانونية للأمريكيين في إيران (النعيمي، 2012، ص59-61). في تلك الفترة، لعبت المخابرات الإيرانية (السافاك) دوراً رئيسياً في قمع أي صوت معارض، حيث استخدمت الاعتقالات والتعذيب لإسكات الناشطين والصحفيين ورجال الدين المنتقدين للنظام.

برز الخميني تدريجياً كقائد للثورة، وعلى الرغم من أنه لم يكن يُعد في البداية الأهم بين المراجع الشيعية في إيران[12]، إلا أن شهرته أخذت تتوسع بسرعة داخل البلاد. ومع تصاعد الأحداث، جرى تقديمه كشخصية قادرة على منافسة محمد رضا شاه، الذي كان يتمتع بحضور قوي على المستوى الدولي، ليصبح لاحقاً رمزاً أساسياً في مواجهة نظام الحكم والسعي إلى إسقاطه. (نهاوندي، 2017، ص130).

بعد تصاعد الضغوط السياسية من النظام الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، قبل ذلك، كان الخميني يقيم في النجف بالعراق منذ عام 1965، بعد نفيه من إيران بسبب معارضته لنظام الشاه وانتقاداته الشديدة للفساد والانحراف عن القيم الإسلامية. وفي 23 من ايلول 1978 حوصر منزل الخميني في النجف من قوات أمن النظام العراقي، ممّا فجر غضب المسلمين في إيران والعراق وسائر البلدان. ففي لقائه الإمام أبلغه رئيس دائرة الأمن العراقية بأنَ شرط إقامته في العراق، الكف عن نشاطه الجهادي وعدم التدخل بالسياسة. وقد رد الإمام بحزم على هذا الاقتراح منوهاً الى إحساسه بالمسؤولية قبال الأمة الإسلامية، الأمر الذي يمنعه من السكوت أو عقد أي نوع من المصالحة، وفي عام 1978، وتحديداً في تشرين الاول طلبت الحكومة العراقية من الخميني مغادرة العراق بسبب الضغوط الإيرانية على بغداد، وذلك بعد اتفاقية الجزائر[13] عام 1975 التي حسّنت العلاقات بين العراق وإيران، رفض الإمام الخميني العودة إلى إيران بسبب المخاطر الأمنية، وفي الرابع من تشرين الأول 1978 من العام نفسه، غادر الخميني النجف الاشرف متوجهاً إلى الكويت، غير أنَ الكويت امتنعت عن استقباله بإيعازٍ من النظام الإيراني، ما دفعه إلى البحث عن مكان بديل عندها اقترح البعض السفر إلى سوريا أو لبنان، غير أن الإمام الخميني، وبعد التشاور مع نجله حجة الإسلام السيد (أحمد الخميني)[14] قرر السفر إلى باريس وفي 6 تشرين الأول 1978 وصل الإمام إلى باريس، وبعد يومين

---

[12] ابرز المرجع الموجودين في ايران خلال فترة السبعينيات هم، السيد محمد كاظم الشريعتمداري، السيد محمد رضا الكلبايكاني، السيد شهاب الدين المرعشي النجفي.

[13] اتفاقية الجزائر عقدت بتاريخ 6 آذار 1975 بين العراق وإيران وجاءت لغرض تسوية الخلافات الحدودية بين البلدين، ولا سيما النزاع المتعلق بشط العرب، إضافة إلى معالجة قضية الأكراد. للمزيد ينظر: وليد حمدي الأعظمي، العلاقات العراقية الإيرانية، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص214.

[14] الخميني آية الله أحمد روح الله الابن الاصغر لروح الله الخميني، ولد عام 1942، حصل على شهادة الدراسة الإعدادية، آثر الانخراط في سلك رجال الدين، فدرس العلوم الدينية على يد أبيه ومعلمي متزوج من أبنة طباطبائي، شقيقة صادق طباطبائي، الحوزة العلمية في (قم) و (النجف). انتقل مع والده الى تركيا عام 1964، ثم صحبه الى العراق ومكث حتى تشرين الأول 1978، عندما توجه

انتقل إلى نوفل لوشاتو في ضواحيها، إذ تحولت القرية الصغيرة إلى مركز إعلامي عالمي، وهناك أجرى الإمام العديد من اللقاءات الصحفية، وتمكن من إيصال صوت الثورة إلى العالم، أثناء إقامته التي استمرت قرابة أربعة أشهر، كان يصدر بيانات يومية توجه مسار الثورة نحو النصر، وكانت هذه البيانات تنتشر بسرعة كبيرة داخل إيران، مما أدى إلى اتساع الاضطرابات في مختلف المناطق والمؤسسات، ما أثار قلق الشاه وأعوانه،(باء للدراسات، ٢٠٠١، ص ١٤٣-١٤٤)، واختيار الخميني لفرنسا كان اختياراً استراتيجياً لأنها كانت توفر له حرية التعبير والتواصل مع وسائل الإعلام العالمية، على عكس الدول الأخرى التي كانت خاضعة لنفوذ الشاه،(نهاوندي، 2017، ص130) .

دخل السيد الخميني الأراضي الفرنسية بتأشيرة سياحية مدتها 90 يوماً فقط، لكنها مددت إلى 118، يوماً عاد بعدها إلى إيران ليؤسس نظاماً جديداً، وكان لهذه الأيام دور مفتاحي في الثورة الإيرانية، وقد كتب عنها حجة الإسلام (إسماعيل فردوسي بور)[15] المرافق للخميني في تلك الرحلة التاريخية فقال: **"ما فعله الإمام الخميني في هذه الأشهر الأربعة من ترويج وإحياء للإسلام لن نستطيع أن نفعله حتى لو صرفنا كل ميزانية الحوزات العلمية ولو ألّفنا كتباً باللغات الفرنسية والإنجليزية والألمانية، وأرسلناها إلى الخارج ونحن لو ربّينا مبشرين باللغات الفرنسية والإنكليزية والألمانية، وأوفدناهم إلى الخارج"** لم يحققوا ما حقق في خلال هذه الفترة (سلوم، 2020).

فرنسا، بوصفها دولة ديمقراطية، التزمت بمبادئ الحريات المدنية، ما مكّن الإمام الخميني من التواصل بحرية مع وسائل الإعلام العالمية، ونشر رسالته الثورية من دون قيود رسمية في فرنسا، وأصبح منزل السيد الخميني في نوفل لو شاتو مركزاً لنشاط إعلامي وسياسي مكثف. كانت الصحافة العالمية تتابع تصريحاته عن كثب، وكان يصدر بيانات سياسية ويسجل خطباً تُهرَّب إلى إيران على أشرطة الكاسيت، ما أسهم في تأجيج مشاعر الثورة ضد نظام الشاه، دعا السيد الخميني إلى استمرار المظاهرات والإضرابات حتى إسقاط النظام الملكي، مؤكداً على إقامة نظام إسلامي في إيران (أبو دياب، 2019).

حرية التعبير في فرنسا وأثرها في دعم الثورة الإسلامية الإيرانية.

قد وفرت فرنسا بيئة مفتوحة سمحت الى الخميني بالتواصل مع وسائل الإعلام الدولية، مما مكنه من نشر رسائله وأفكاره إلى جمهور أوسع. مع تصاعد بعض الاحداث في طهران، حيث شهدت بعض المدن الإيرانية هجمات على مكاتب ومراكز شركات الطيران الأجنبية باستثناء مكتب الخطوط الجوية الفرنسية (France Air)، فهو لم يتعرض لأي هجوم، إذ قام المهاجمون بكتابة عبارات على زجاج الشركة قالوا فيها: احتراماً للضيف العزيز الذي يقيم في فرنسا لم نقم بأي أعمال تخريب وحرق في مكتب الخطوط الجوية الفرنسية، كما أن بعض التجار الإيرانيين ذهبوا وهم يحملون باقات الزهور إلى السفارة الفرنسية في إيران، ذكر أحد القائمين على تلك المبادرة (محمود مانيان)[16] قائلاً:

مع أبيه الى نوفل لوشاتو في فرنسا، أتخذه الخميني الأب مستشاراً له في الشؤون الدينية وهو المركز الذي كان يشغله أخوه الأكبر مصطفى عام 1977 ولا يزال أحمد يتولى هذا المنصب حتى وقتنا الحاضر (1985)، ينظر الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ص189.

[15] ولد إسماعيل فردوسي بور ابن غلاملي، في 23 اب 1938 في حي سردشت بمدينة فردوس بمحافظة خراسان رضوي، في عائلة فقيرة. أكمل تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه. وبتشجيع من الراحل آية الله الحاج الشيخ مجتبى قزويني، تحول إلى دراسة العلوم الدينية، خدم الإمام طوال فترة إقامته في نوفل لوشاتو وبعد قرار الإمام بالعودة إلى بلاده عاد معه إلى البلاد وانضم إلى الحشد الكبير من الناس. بعد انتصار الثورة، كان مسؤولاً عن مكتب الإمام في طهران لفترة من الوقت وكان عضوا في مكتبه في قم وطهران لفترة من الوقت، بعد فترة، في 30 ايلول 1979، عين قاضيا شرعيا في المحاكم الثورية في مشهد بأمر من الإمام. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة: 1983م)،ص 100.

[16] الحاج محمود مانيان هو من مؤيدي الحركة الوطنية وعضو في المجلس المركزي للجبهة الوطنية الإيرانية. في ذروة هذه الحركة، وسع أنشطته السياسية ونفي إلى جزيرة خارك بعد . خلال الحركة الإسلامية، واصل مانيان مساهماته في عملية النضال وكان أحد مؤسسي الحسينية أرشاد. في عام 1978 سافر إلى نوفل لوشتو للقاء الإمام الخميني وفي السنوات الثلاث الأولى من تأسيس النظام الإسلامي كان حاضرا أيضا في التجمعات والاحتفالات في تلك الفترة. كان مانيان أيضا من بين مؤسسي ومديري مصحة كهريزك وقدم خدمات قيمة في هذه المؤسسة.

"حين سمعنا بخبر وصول الامام إلى باريس وعزم الحكومة الفرنسية على أن تضع حداً لإقامته، اجتمعنا نحن بحدود مائة وخمسون شخصاً وذهبنا إلى السفارة الفرنسية في مجموعات والتقينا بالسفير الفرنسي فأخبرناه بأننا ملأنا ممرات السفارة بالزهور، لأن فرنسا استقبلت الامام بصورة جيدة، ونحن نأمل أن تصل هذه الزهور إلى الرئيس الفرنسي، وعندها سأله السفير لماذا اختار (آية الله الخميني) فرنسا محلاً لإقامته؟ أجابه مانيان لأن بلادكم هي بلاد الحرية والديمقراطية وإن إعلان حقوق الإنسان كتبه الفرنسيون لأول مرة، كما أن فرنسا بزعامة ديغول، قد أعطت للجزائر استقلالها واحترمت إرادة شعبها) (ثجيل، 2017، ص103-104).

كانت فرنسا في ذلك الوقت تحت حكم الرئيس فاليري جيسكار ديستان (نهاوندي، 2017، ص138)، الذي تبنى سياسة احترام الحريات السياسية. وعلى الرغم من حساسية موقف الحكومة الفرنسية إزاء العلاقات مع إيران، فإنها لم تفرض قيوداً على الخميني، التزاماً بمبادئ الديمقراطية وحرية التعبير. لم تتعرض السلطات الفرنسية لتحركات الخميني الإعلامية والسياسية، رغم الضغوط الإيرانية المتزايدة لترحيله. إذ تمكن الخميني من عقد لقاءات شبه يومية مع الصحفيين من مختلف أنحاء العالم، وكانت وسائل الإعلام العالمية، مثل **(BBC ورويترز والتايمز ولوموند)**، حريصة على تغطية آرائه وتوجيهاته بشأن الثورة الإيرانية، أجريت معه مقابلات مطولة تُرجمت إلى عدة لغات، ما ساعد في نشر أفكاره على نطاق دولي. وقد استفاد الخميني من المناخ الإعلامي المنفتح في فرنسا لإيصال رسالته إلى الداخل الإيراني، قام بتسجيل خطب على أشرطة الكاسيت، التي تم تهريبها إلى إيران، حيث تم توزيعها على نطاق واسع في المساجد والمجتمعات الثورية، هذه الخطابات كانت تُذيع رسائل مباشرة تدعو إلى الإطاحة بنظام الشاه، ممّا ساهم في تعبئة الشارع الإيراني، لم تفرض الحكومة الفرنسية أي قيود على حركة الخميني أو لقاءاته؛ ما مكّنه من استقبال الوفود السياسية والدينية، والتقى مع شخصيات معارضة لنظام الشاه، ما ساهم في تعزيز الوحدة بين فصائل الثورة (أبو دياب، 2019).

على الرغم من الضغوط الإيرانية على الحكومة الفرنسية، التي شملت تهديدات بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية؛ فإن فرنسا امتنعت عن تسليم السيد الخميني أو التضييق عليه، صرح الرئيس (فاليري جيسكار ديستان) بأن فرنسا تحترم حق اللجوء السياسي وحرية التعبير، ما منح السيد الخميني غطاءً سياسياً لمواصلة نشاطه. لم تفرض فرنسا رقابة على مضمون خطب الخميني أو تصريحاته، رغم أن بعضها كان يدعو صراحة إلى إسقاط نظام الشاه كان بمقدوره أن ينتقد النظام الإيراني علناً من دون تدخل من السلطات الفرنسية، ما أكسبه مصداقية أكبر لدى أنصاره.
أسهم انفتاح الإعلام الفرنسي في نشر أفكار (السيد الخميني) على نطاق واسع، كانت الصحف الفرنسية تنشر مقتطفات من خطاباته، ما جعل أفكاره تتجاوز حدود إيران لتصل إلى العالم الإسلامي. أعطت تغطية وسائل الإعلام الفرنسية لحراك الخميني زخماً للحراك الشعبي في إيران، مكّنت البيئة الإعلامية الفرنسية الخميني من أن يكون القائد الفعلي للثورة على الرغم من بعده الجغرافي. كانت خطبه وتصريحاته المسجلة في فرنسا بمثابة توجيهات مباشرة للثوار في إيران، ما أسهم في تنظيم المظاهرات والإضرابات (نهاوندي، 2017، ص138-140).

عن طريق منبره الإعلامي في فرنسا، تمكن الخميني من كسب دعم وتعاطف قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي. صوّرت وسائل الإعلام الغربية الثورة الإيرانية على أنها حركة تحرر من نظام استبدادي، ما زاد من عزلة الشاه على المستوى الدولي.

وهكذا تحول مقر إقامة السيد الخميني في فرنسا إلى مركز لإدارة الانتفاضة ضد نظام الشاه من هناك، وأصدر السيد الخميني بياناته وخطاباته التي كانت تُنقل إلى الداخل الإيراني عبر وسائل مختلفة، ممّا أسهم في تعبئة الجماهير ضد النظام الملكي.

وبحسب شهادات مسؤولين فرنسيين، لم يحدث تواصل رسمي بين السيد الخميني والحكومة الفرنسية إلّا في يناير 1979، عندما زار مسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية مقر إقامة الخميني وأعرب عن قلق فرنسا من مواقفه العلنية

محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة: 1983م)،ص ص107-108.

ضد الشاه، إلّا أن الخميني رفض التوقف عن انتقاد النظام، كان دعم فرنسا غير المباشر، من توفير مساحة آمنة للتعبير والنشاط الإعلامي، عامل إذ أخذ الشارع الإيراني بالتعرف على الخميني عن طريق الصحافة الغربية(ثجيل، 2017، ص 105_106).

وبعد أن أصبح (روح الله الخميني) يُعرف بلقب (آية الله العظمى)، ازداد تأثيره السياسي والديني بشكل كبير، خاصة عندما بدأ ظهوره العلني والإعلامي بصورة واسعة في مقر اقامته في فرنسا، لتتحول إقامته إلى مركز رئيسي لنشاط المعارضة الإيرانية ضد الشاه ، إذ وفرت السلطات الفرنسية حماية أمنية مشددة لمقر إقامته، كما تشير بعض الروايات إلى أنه طلب الاستعانة بعناصر أمن جزائرية وفلسطينية بسبب مخاوفه الأمنية، وتمت الموافقة على ذلك، وفي الوقت نفسه، أحاط به عدد من الناشطين اليساريين والمتخصصين في الحماية والتنظيم، إضافة إلى اهتمام واضح من أجهزة استخبارات دولية مثل الاستخبارات الفرنسية والأمريكية والسوفيتية، التي تابعت تحركاته عن قرب، فعند وصوله إلى فرنسا، لم يكن (السيد الخميني) مجرد رجل دين عادي، بل كان قد أصبح شخصية مؤثرة داخل إيران، على الرغم من أنه لم يكن أبرز المرجعيات الشيعية آنذاك، إلا أن إقامته في فرنسا والتغطية الإعلامية الكبيرة التي حظي بها أسهمتا في تعزيز مكانته وتحويله إلى القائد الأبرز للثورة الإيرانية،(نهاوندي، 2017، ص137_138).

واستمرت لقاءات المندوبين الفرنسيين مع (آية الله الخميني) في أثناء إقامته في فرنسا عام 1978، ففي 3 تشرين الثاني التقى بعدد من نواب الجمعية الوطنية الفرنسية المؤيدين له والمعارضين لسياسة الشاه، على الرغم من الانتقادات التي وجهتها بعض الصحف الفرنسية له واتهامه بالتحريض ضد الحكومة الإيرانية، كما زاره النائب (آبوت) برفقة قائد شرطة المنطقة للاطلاع على ظروف إقامته والتأكد من الجوانب الأمنية، وقد عبر الخميني حينها عن شكره لسكان نوفل لوشاتو واعتذر عن الإزعاج الناتج عن كثرة الزوار والإعلاميين، وفي 9 تشرين الثاني أجرى مقابلة مع مراسل الإذاعة والتلفزيون الهولندي، تحدث فيها عن اعتراض بعض النواب الفرنسيين على وجوده في فرنسا، مؤكداً أنه ينتظر من الحكومة والشعب الفرنسي دعم الثورة الإيرانية والدفاع عن الشعب الإيراني في مواجهة ظلم نظام الشاه، أما اللقاء الثالث، فكان في 11 كانون الأول 1978، وجاء على مستوى سياسي أعلى بعد تطورات مهمة شهدتها الفترة بين اللقاءين السابقين(ثجيل، 2017، ص111).

وفيما بعد أصدرت الحكومة الفرنسية عبر ممثلها كلود شايي تحذيراً بشأن البيانات الثورية التي كان ينشرها السيد الخميني، عادة إياها بأنها تحرض على العصيان والفوضى داخل إيران، فرنسا أكدت أنها لا تعارض إقامته، لكنها طالبت بأن تبقى تصريحاته ضمن حدود القانون الفرنسي،(يزدي، 1357ش، ص240).

الخُميني ردّ بأن نظام الشاه غير شرعي، وأن دعوته كانت دفاعاً عن الشعب الإيراني وليس تحريضاً على التمرد، كما انتقد موقف فرنسا لعدم إدانتها ما وصفه بقمع ومجازر النظام الإيراني آنذاك، وأوضح أنه حريص على استمرار العلاقات الجيدة بين الشعبين الإيراني والفرنسي، لاحقاً، ومع تصاعد الاحتجاجات داخل إيران بعد بيانات الإمام الخميني، أرسلت فرنسا وفداً آخر ضم (جاك برو)(Jacques Berque) للاستفسار عن مستقبل الأوضاع السياسية، وأكد السيد الخميني في أثناء اللقاء رفضه للشاه وحكومة بختيار ومجلس الشورى الملكي، عادًا أن النظام الملكي يقترب من نهايته (ثجيل، 2017، ص113).

مع تطور الأحداث في إيران، بدأت الحكومة الفرنسية تدرك أن التغيير السياسي أصبح قريباً، لذلك أصبحت لهجتها تجاه الخميني أقلحدة مقارنةً بالبداية، فقد بدا واضحاً أن نفوذه داخل إيران يتزايد، بينما كان نظام الشاه يمر بحالة ضعف وانهيار تدريجي، الأمر الذي دفع فرنسا إلى التعامل بحذر واحترام أكبر مع وجوده على أراضيها، كما حاولت فرنسا فهم حقيقة الأوضاع داخل إيران لتحديد موقفها السياسي بما ينسجم مع مصالحها، خاصةً أنها كانت تستضيف قائد الثورة الإيرانية، وكانت تدرك أن الأحداث قد تنتهي بأحد احتمالين: نجاح الثورة، مما قد يجعل فرنسا أقرب دولة أوروبية للنظام الجديد، أو فشلها، وعندها قد تتحمل نتائج استضافتها للخميني وتوتر علاقتها مع نظام الشاه(ثجيل، 2017، ص115_116).

شهدت شوارع طهران وعدد من المدن الإيرانية الأخرى مظاهرات واسعة ضد الحكومة، رافقها سقوط أعداد كبيرة من الضحايا. وفي اليوم ذاته، تواصل (كلود شايي) (Claude Cheysson)من مقر عمله مع نوفل لوشاتو، معبّراً عن

تعاطف الحكومة الفرنسية مع الشعب الإيراني عقب الأحداث الدامية التي شهدتها مدينتا مشهد وطهران(يزدي، 1357ش، ص207).

على الرغم من وصول الخميني إلى فرنسا في تشرين الاول 1978، فإن الحكومة الفرنسية تأخرت في إعلان موقفها الرسمي من وجوده والثورة الإيرانية. وفي كانون الاول 1979، أوضح الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان أن فرنسا تعامل الخميني كأي مقيم أجنبي، مؤكداً أنه التزم بالقوانين الفرنسية ولم يسبب اضطرابات داخل البلاد، كما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن الخميني دخل بجواز سفر إيراني ويتمتع بحقوق الإقامة القانونية. ويبدو أن فرنسا كانت تتعامل بحذر مع تطورات الثورة، فتابعت الأحداث عن قرب عبر سفارتها في إيران، إضافة إلى اللقاءات المتكررة مع الخميني والصحفيين الفرنسيين، بهدف فهم توجهات الثورة والاستعداد للتعامل مع الواقع السياسي الجديد، خاصة بعد تزايد قوة الثورة واقتراب سقوط نظام الشاه(ثجيل، 2017، ص124_125).

وبدعم من وزارة الخارجية الفرنسية، وفرت شركة الطيران الفرنسية طائرة خاصة أقلت الخميني إلى طهران في الأول من شباط 1979، في خطوة عكست اهتمام فرنسا بترتيب عودته إلى إيران(نهاوندي، 2017، ص177)، إذ أفادت وكالة الأنباء الفرنسية بأن طائرة إير فرانس التي كانت تقل الخميني قد توجهت إلى طهران(المدني، 1993، ص435).
عقب وصول الخميني إلى إيران في الأول من فبراير 1979، اتجهت القيادة الجديدة إلى صياغة دستور للبلاد يحمل طابعاً قريباً من الدستور الفرنسي من حيث البنية والتنظيم، مع اعتماد مبادئ إسلامية كأساس له(ثجيل، 2017، ص125).

ان موقف فرنسا من الثورة الإسلامية في إيران لم يكن موقفا بسيطا أو ثابتا، بل كان مزيجا من الحذر السياسي والمصلحة الاستراتيجية ومحاولة التأقلم مع التحولات الكبرى التي شهدتها إيران في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فقد وجدت فرنسا نفسها أمام حدث تاريخي غيّر موازين القوى في الشرق الأوسط، لذلك تعاملت معه بواقعية سياسية أكثر من كونه موقفا قائما على التأييد المطلق أو الرفض الكامل، ورغم أن فرنسا منحت الإمام الخميني فرصة الإقامة على أراضيها في مرحلة حساسة من الثورة، فإنّ ذلك لا يعني أنها كانت مؤيدة بشكل كامل لأهداف الثورة، بل كانت تدرك أهمية الحفاظ على دورها الدولي وصورتها كدولة تؤمن بالحريات السياسية وحق التعبير.

الخاتمة :

ومن متابعة تطور العلاقات الفرنسية الإيرانية بعد نجاح الثورة، يظهر أن فرنسا حاولت تحقيق توازن صعب بين علاقتها مع النظام الإيراني الجديد وبين ارتباطاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الغربية وحلفائها في المنطقة، وهذا التوازن جعل السياسة الفرنسية أحيانا تبدو متناقضة، فهي من جهة سعت للحوار مع إيران والحفاظ على المصالح المشتركة، ومن جهة أخرى وقفت ضد بعض السياسات الإيرانية التي رأت فيها تهديدًا للاستقرار أو تعارضًا مع التوجهات الغربية.

كما يمكن الاستنتاج أن الثورة الإسلامية كشفت لفرنسا حدود قدرتها على التأثير المباشر في مسار الأحداث داخل الدول الأخرى، خاصة عندما تكون الثورات نابعة من قاعدة شعبية واسعة وتحمل بعدًا دينيًا وسياسيًا قويًا. لذلك اتجهت فرنسا بعد الثورة إلى سياسة أكثر حذرًا في التعامل مع إيران، قائمة على الدبلوماسية والمفاوضات ومحاولة تجنب الصدام المباشر، خصوصًا مع تعقّد الأوضاع الإقليمية وظهور قضايا مثل الحرب العراقية الإيرانية والأزمة النووية لاحقًا.

وبشكل عام، فإنّ موقف فرنسا من الثورة الإسلامية يعكس طبيعة السياسة الدولية التي تتحكم بها المصالح بقدر ما تتحكم بها المبادئ. فالدول الكبرى غالبًا ما تسعى إلى حماية نفوذها وتحقيق الاستقرار الذي يخدم مصالحها، حتى وإن اضطرت إلى تغيير مواقفها أو إعادة صياغة علاقاتها مع الأنظمة الجديدة، ولهذا تبقى تجربة فرنسا مع الثورة الإيرانية مثالًا واضحًا على كيفية تفاعل القوى الغربية مع التحولات الثورية الكبرى، وعلى الصعوبة التي تواجهها هذه الدول في التوفيق بين القيم السياسية والمصالح الاستراتيجية في منطقة شديدة الحساسية مثل الشرق الأوسط.

المصادر

أولاً: الكتب والمراجع العربية والمعربة

1- أحمد، رفعت سيد، (1979)، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، ط1، القاهرة، سيناء للنشر.

2- الشرقاوي، باكينام التغيير السياسي في ايران مابين المتغيرات والقضايا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2002السبكي، آمال، (1999)، تاريخ إيران السياسي بين الثورتين 1906–1979، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

3- الشمري، ذبيان، (1988)، إيران بين طغيان الشاه ودموية الخميني، ط1، مؤسسة للصحافة.

4- عبدالله، حسن، (1979)، يوميات الثورة الإيرانية، ط1، بيروت، دار الكتاب للنشر.

5- الغريب، عبدالله محمد، (1982)، الخميني بين التطرف والاعتدال، ط1، د.ن، د.م.

6- الكيالي، عبد الوهاب، (1990)، الموسوعة السياسية، ج1، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للنشر والدراسات.

7- الجاف، حسن كريم، (2008)، موسوعة تاريخ إيران السياسي، مج4، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

8- النعيمي، أحمد نوري، (2012)، السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011، ط1، دار الجنان للنشر.

9- هوليداي، فريد، (1979)، مقدمات الثورة في إيران، ترجمة مصطفى كركوتي، ط1، بيروت، دار ابن خلدون.

10- هويدي، فهمي، (1988)، إيران من الداخل، ط4، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

11- هيكل، محمد حسنين، (2002)، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ط6، القاهرة، دار الشروق.

12- شكري، محمد عزيز، (1978)، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

13- اللباد، مصطفى، (2006)، حدائق الأحزان، إيران ولاية الفقيه، د.ط، مصر، دار الشروق.

14- الموسوي، موسى، (2009)، الثورة البائسة، د.ن، د.م.

15- فنصة، نذير، (1981)، عاصفة على الشرق الأوسط، ط1، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

16- ماردیني ،زهير، الثورة الإيرانية بين الواقع والاسطورة، ط1، دار إقرأ، بيروت ، لبنان, 1986

17- نهاوندي، هوشنك، (2017)، الخميني في فرنسا، ط1، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

18- ويلبر، دونالد، (1985)، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين، ط2، القاهرة، دار الكتاب المصري؛ بيروت، دار الكتاب اللبناني.

19- المدني، جلال الدين، (1993)، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، ط1، طهران، منظمة الإعلام الإسلامي.

20- يزدي، إبراهيم، (1357هـ ش)، شصت سال صبوري وشكوري، ج3، ط1، طهران.

21- مجموعة مؤلفين، (2002)، موسوعة مشاهير العالم، ج3، ط1، بيروت، دار العرافة العربية.

22- الأعظمي، وليد حمدي، (1990)، النزاع بين دولة الامارات العربية وايران ،حول جزر " طنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية.

23- مركز باء للدراسات، (2001)، الإمام يقود الثورة: دروس من الحياة السياسية للإمام الخميني (1962–1979)، ط1، بيروت، مركز باء للدراسات والنشر.

24- محروم، محمد، (2024(، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي: عصر النهضة، المرجع الإلكتروني للمعلومات.

25- أبو مغلي، محمد وصفي، (1983)، دليل الشخصيات الإيرانية، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1- ثجيل، صفاء جليل، (2017(، العلاقات الفرنسية الإيرانية 1958–1981، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار.

2- رديف، زهراء عباس، (2018(، موقف الحوزة العلمية في العراق من التطورات الداخلية في إيران (1921–1963)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط.

3- السري، فاطمة سلوم إسماعيل، (2006)، العلاقات الفرنسية الإيرانية 1804–1814، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط.

4- يوسف، فاخر حسن، (2023)، العلاقات الإيرانية–الفرنسية في عهد فتح علي شاه القاجاري (1801–1809)، كلية الآداب، جامعة زاخو.

5- عائشة مهدي وآخرون، (2015)، الثورة الإسلامية في إيران 1979: الأسباب، الوقائع، والتداعيات، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

6- معمري، سعيد، ونصيرة، صلاح، (2018)، شارل ديغول ولقاء الاليزي، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

ثالثاً: البحوث والدوريات العلمية

1- أمين، رافد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه إيران الشاهنشاهية 1977–1979، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة الثالثة، العدد 9.

2- حداد، أسماء جواد كاظم عبيد، (2025)، العلاقات الإيرانية الفرنسية 1968–1979، مجلة الخليج العربي، مج53، ع3.

3- بورارياان، فؤاد، ونيكبور، بايام بدر، (2017)، أنطولوجيا العلاقات الثقافية الإيرانية الفرنسية مع التركيز على التاريخ الإيراني المعاصر قبل الثورة الإسلامية، مجلة أبحاث التاريخ والثقافة والفن، مج6، ع6.

رابعاً: مراكز الدراسات والمنشورات

1- المركز الإسلامي في آخن، (1978)، بحوث إسلامية وعالمية: مع ثورة إيران، ألمانيا.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1- أبو دياب، خطار، (2019)، حكاية ثورة الخميني بين طهران وواشنطن وباريس، العربية.

https://www.alarabiya.net/politics

2-سلوم، أحمد، (2020)، كيف وصل الخميني إلى باريس ومنها إلى طهران مظفراً؟، إيران وایر.

/https://iranwire.com/ar/reports89004/